المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) : 1142-2489
V2, Numéro 25, MARS 2026
REMEJE
المجلد 2، العدد 25، مارس 2026
ISSN(E) : 3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

استراتيجية دولة قطر في مجال الحماية الدبلوماسية ومواجهة الحصار

Qatar's strategy in the field of diplomatic protection and confronting the blockade

عبد الله العيدان تركي

Turki Abdalla Al Eida

طالب باحث بسلك الدكتوراه

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا

الملخص: تعالج هذه الورقة البحثية استراتيجية دولة قطر لحماية رعياها لدى بعض دول الحصار، ومواجهة الأزمة، معتمدة في ذلك على قواعد القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، مع إبراز المبررات التي دفعت بدولة قطر اللجوء لنظام الحماية الدبلوماسية، وكذلك لآلية الوساطة كأحد الوسائل التسوية السلمية لحل المنازعات، وكذلك اللجوء إلى القضاء الدولي من خلال رفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية ضد الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة اللجوء إلى العديد من المنظمات كمنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الطيران المدني لتقديم شكاوى ضد بعض دول الحصار، مع تعزيز التصدي للحصار الاقتصادي، من خلال عقد شراكات اقتصادية ودفاعية لضمان فك الحصار عن قطر الأمر الذي نجحت فيه.

الكلمات المفتاح: استراتيجية دولة قطر– الحماية الدبلوماسية –مواجهة الحصار.

TAbstract: his research paper addresses the State of Qatar's strategy for protecting its citizens in some of the blockading countries. Addressing the crisis, relying on the rules of international law and the United Nations Charter, while highlighting the justifications that prompted the State of Qatar to resort to the system of diplomatic protection, As well as resorting to international justice by filing a lawsuit before the International Court of Justice against the United Arab Emirates, In addition to resorting to several organizations such as the World Trade Organization and the Civil Aviation Organization to file complaints against some of the blockading countries, With the strengthening of efforts to counter the economic blockade, through the establishment of economic and defense partnerships to ensure the lifting of the blockade on Qatar, which it succeeded in doing.

Key word: Qatar's strategy – Diplomatic protection – confronting the blockade.

مقدمة

شهد شهر يونيو 2017 واحدة من أخطر الأزمات السياسية في الخليج العربي، عندما أعلنت كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر، وإغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية. وقد كان الهدف الأساسي إحداث تغيير في سلوك دولة قطر الإقليمي وسياساتها الخارجية وضرب البنية الاقتصادية للدولة. إلا أنه وبالرغم من ذلك تم اتخاذ جملة من الخطوات وعلى وجه السرعة بهدف التصدي والمواجهة لدول الحصار، بسن استراتيجية متزنة وهادئة لمواجهة الأزمة.

ولئن كان الحصار له تداعيات علي العديد من المستويات،فقد اخترت في هذه الورقة البحثية أن أركز على الحماية الدبلوماسية التي نهجتها قطر في الدفاع عن مواطنيها لاسيما الموجودين في بعض دول الحصار للتصدي للتمييز وانتهاك جميع حقوقهم الأمر الذي يجعلنا نتحدث عن مبررات دولة قطر لحماية رعاياها والإجراءات التي اتبعتها في هذا الشأن قبل الحديث عن الخطط الاستراتيجية التي قامت بها قطر في مواجهة الأزمة الخليجية.وبتالي السؤال المحوري الذي يمكن طرحه ماهي الاستراتيجية التي بلورتها قطر في حماية مواطنها والإجراءات التي اتخذتها لمواجهة الأزمة ؟.

للإجابة على هذا السؤال المحوري سيتم تقسيم الورقة إلى مطلبين حيث سيتم التطرق في (المطلب الأول) لمبررات تفعيل قطر لنظام الحماية الدبلوماسية إزاء مواطنيها على أن يتناول(المطلب الثاني) الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة الخليجية .

المطلب الأول: مبررات تفعيل قطر لنظام الحماية الدبلوماسية إزاء مواطنيها

سيتم في هذا الفرع التركيز على المبررات التي استندت عليها قطر لتفعيل نظم الحماية الدبلوماسية لحماية رعاياها المتواجدين لدى العديد من دول الحصار، وفضح أمام الرأي العام الدولي والمنظمات الحقوقية الانتهاكات والتمييز الذي يمس هؤلاء المواطنين القطرين. أما الفرع الثاني سيتطرق للإجراءات المتبعة لمواجهة الأزمة والمستمدة من مبادئ القانون الدولي العام، وميثاق منظمة الأمم المتحدة الذي ينص في فصله السادس على حل المنازعات بالطرق السلمية.

الفرع الأول: مبررات دولة قطر لحماية رعاياها

أدت قرارات الحصار المفروض على دولة قطر للإضرار بالرعايا القطريين، الأمر الذي دفع الأخيرة إلى اللجوء لتفعيل نظام الحماية الدبلوماسية وذلك لحماية رعاياها والحفاظ على حقوقهم وجبر ما أصابهم من ضرر والحصول لهم على تعويض عادل، ومن المبررات التي دفعت دولة قطر الممارسة هذا النظام عدة أمور ومنها الآتي [1]:

المبرر الأول: قامت دول الحصار بإجبار مواطنيها على مغادرة دولة قطر الأمر الذي ترتب عليه وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، فقد تم التفريق بين العائلات جراء ذلك الإجراء الذي اتبعته دول الحصار، وقد ترتب على ذلك الإجراء تشتيت الآلاف من أفراد الأسر والعائلات، حيث يعد الأمر من أخطر الانتهاكات وذلك لأنه يمس كيان الأسرة [2].

[1]– عزالدين عبد المولى الحواس تقية،" حصار قطر :سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها "، الناشر مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم، 2017،ص 22 .

[2]– التقرير السنوي الثالث عشر لحقوق الإنسان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان،2017 ، ص 83 .

المبرر الثاني: إن المبرر الثاني الذي دفع دولة قطر إلى اللجوء لتفعيل نظام الحماية الدبلوماسية هو الكم الهائل من الشكاوى المقدمة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان والخاصة بالطلبة القطريين الذين كانوا يتلقون تعليمهم في دول الحصار، حيث قامت هذه الدول بإجبار الطلاب بعد إعلان المقاطعة على مغادرة أراضيهم وذلك خلال مدة قصيرة، فوجد الطلاب أنفسهم محرومين من إكمال دراستهم، بالإضافة إلى منعهم من أداء الاختبارات النهائية رغم أن بعض الطلبة لم يتبق على تخرجهم سوى بضعة شهور، وبالرغم من أن جمهورية مصر العربية كانت قد أكدت أن الطلبة القطريين المسجلين لدى الجامعات المصرية مستثنون من القرار الذي فرض ضرورة حصول القطريين على تأشيرة دخول إلى الأراضي المصرية،إلا أن الواقع كان عكس ذلك تماما، حيث منعت السلطات المصرية دخول الطلبة القطريين دون حصولهم على تأشيرة تسمح لهم بالدخول، ناهيك عن تمكن بعض الطلبة من الحصول على موافقة للدخول للأراضي المصرية إلا أنه وبالرغم من حصولهم على هذه الموافقة قامت السلطات المصرية بمنعهم من الدخول، وكان ذلك بعد وصولهم إلى المطار تحت زعم عدم حصولهم على موافقات أمنية وطالبتهم بالعودة إلى الأراضي القطرية، الأمر الذي ترتب عليه عدم مقدرة الطلاب على متابعة دراستهم وتكبدهم خسائر تكلفة الطيران ذهابًا وإيابا، فمن المعوض لهم في هذه الحالة، علاوة على ذلك وضعت الجهات في جمهورية مصر العربية العديد من العقبات أمام الموافقات الأمنية اللازمة للحصول على التأشيرة. مما تسبب في تخلف الطلاب عن دراستهم وفوات مواعيد الامتحانات، مما اضطر بعده الكثير من الطلبة إلى استكمال دراستهم في دول أخرى، حيث إن بعض الطلبة نقلوا دراستهم من جمهورية مصر العربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية، الأمر الذي عرقل مسيرتهم التعليمية وأضاف على كاهلهم أعباء مالية أكبر، وأدى إلى تأجيل خططهم المستقبلية .

المبرر الثالث: إن المبرر الثالث الذي دفع دولة قطر كذلك لممارسة هذا النظام هو انقطاع مصدر رزق العائلات التي كانت تقتات على مهنة التنقل بين البلدان الخليجية، حيث لم تقدم دول الحصار يد العون لتلك العائلات بل لم تقم بتوفير بدائل يمكن من خلالها تعويضهم[1] .

بالإضافة إلى ذلك، فقد كان هناك العديد من المواطنين الذين ينتمون إلى دول الحصار والذين يعملون في الشركات العامة والخاصة بدولة قطر، وبناءً على التعليمات الصادرة من بلدانهم والتي تطلب منهم مغادرة الأراضي القطرية تركوا مصدر رزقهم وأصبحوا عاطلين عن العمل، ومن ناحية أخرى فقد اضطر العديد من أصحاب الشركات القطرية والمتواجدة على أراضي دول الحصار إلى إغلاق شركاتهم والعودة إلى أرض الوطن خوفا من اتخاذ أية إجراءات عقابية تعسفية قد تمارسها دول الحصار عليهم .

المبرر الرابع: يرجع المبرر الرابع في تفعيل دولة قطر لنظام الحماية الدبلوماسية[2] ما تسببه الحصار في العديد من الخسائر الفادحة في الأموال والممتلكات، فلم يستطع العديد من الأشخاص الذين تم منعهم من السفر في استخدام ممتلكاتهم أو التصرف فيها، الأمر الذي أدى إلى حرمان الآلاف من المواطنين القطريين والذين تم منعهم من السفر إلى المملكة العربية السعودية في

[1]–التقرير الأول للجنة الوطنية لحقوق الانسان عن الانتهاكات الحقوقية جراء حصار قطر الصادر في 13 يونيو / حزيران 2017، ص 16.

[2]– جميل عبد الله، " الحماية الدبلوماسية في القانون الدولي"، مكتبة دار الجامعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1995، ص 25 .

استرجاع ممتلكاتهم التي يتملكونها وهي متواجدة في الأراضي السعودية؛ مما ترتب عليه تعرض العديد منها للهلاك أو الضياع أو السرقة[1]، بالإضافة إلى خسارة المواطنين القطريين ممتلكاتهم العقارية التي كانوا قد اشتروها لدى دول الحصار، سواء كانت أبنية أو أراضي أو منازل أو مزارع لاسيما في دولة الامارات العربية المتحدة؛ وذلك بسبب منع ملاكها القطريين من السفر والدخول إلى تلك الدول أو تمكينهم من بيعها، بل إن دول المقاطعة عرضت على الرعايا القطريين شراء عقاراتهم المملوكة لهم على أراضي دول الحصار بأسعار زهيدة .

بالإضافة إلى أن الرعايا القطريين واجهوا العديد من العقبات لدى محاولتهم ممارسة حقهم في التقاضي جراء الانتهاكات التي تعرضوا لها، حيث أنه تم إعاقتهم من ممارسة حقهم في التقاضي لدى المحاكم الوطنية في دول الحصار لاسيما في دولتي المملكة العربية السعودية والإمارات، فلم يسمح للمواطنين القطريين بالحضور أمام المحاكم بسبب منعهم من دخول أراضي هذه الدول، بل الأكثر من ذلك، تم إعاقة وكلائهم القانونيين وعرقلتهم في مباشرة الدعاوى القضائية نيابة عنهم، كما رفض محامو دول الحصار متابعة تنفيذ الأحكام القضائية، التي كانت قد صدرت لموكليهم القطريين خشية اتهامهم بالتعاطف مع دولة قطر، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى عدالة ناجزة في دول الحصار بسبب وقف وتعليق شتى وسائل التعاون القانوني والتي تتمثل في تعطيل تحرير التوكيلات الرسمية وعدم قبول أي محررات رسمية صادرة من دولة قطر حتى وإن كان قد تم توثيقها في وزارة الخارجية القطرية ومكاتب الرعايا دول الحصار [2].

ولما كان من الاستثناءات الواردة على قاعدة استنفاد طرق الطعن الداخلية هي عدم فعالية طرق التقاضي الداخلية أي عجز النظام القضائي الداخلي عن تحقيق العدالة للأجنبي الذي لحقه الضرر، واستقرار الفقه الدولي على اعتبار عدم فعالية القضاء الداخلي استثناء يتم بمقتضاه إعفاء الأجنبي من مطالبته باستنفاد طرق التقاضي الداخلية؛ ذلك على اعتبار أن السبل المحلية التي لا تساهم في جبر الضرر لا يمكن أن يتم احتواؤها ضمن نطاق قاعدة استنفاد طرق الطعن الداخلية، وإن مطالبة الأجنبي بالقيام باستنفاذ كافة وسائل التقاضي الداخلية، وبغض النظر عن فعاليتها لا يعتبر مخالفا للمنطق العام فقط بل إنه يعد مخالفا لحسن النية أيضا، حيث يعد من واجب الدولة أن تقدم للأجنبي وسائل فعالة يتمكن من خلالها من الحصول على حقوقه، بل لا يكفي أن تتوفر تلك الوسائل شكليا فقط إنما يشترط أن يكون لها اثر فعال في إصلاح ذلك الضرر[3]

وإزاء القضاء الداخلي المعيب في دول الحصار والذي لا يوحي بالثقة والقدرة على تحقيق العدالة لعدم مراعاته للمبادئ الرئيسة التي تحكم الوظيفة القضائية – لجأت دولة قطر لتفعيل نظام الحمادية الدبلوماسية لحماية رعاياها، وذلك من خلال اللجوء للقضاء الدولي وبمباشرة تحريك دعاوى الحماية الدبلوماسية عن مواطنيها المتضررين من دول الحصار أمام محكمة العدل الدولية .

الفرع الثاني :إجراءات الحماية التي مارستها دولة قطر لحماية رعاياها

---

[1]– التقرير السنوى الثالث عشر لحقوق الإنسان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان2017 ، ص 84 .

[2] -Kristian Coates Ultrichen, « Qatar and the Gulf Crisis :A study of Resilience » ,Kindle Edition , 2019,P35.

[3]– لمياء عبد الحسين الخياط، قاعدة استنفاذ طرق التقاضي الداخلية، رسالة ماجستير كلية القانون، جامعة بغداد، العراق، .1999 ص 165.

تتمثل الأجهزة المختصة بوسائل الحماية الدبلوماسية في كل من رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الخارجية؛ وذلك بحكم اختصاصاتهم بمباشرة العلاقات الدولية؛ وذلك كون الدولة شخصية اعتبارية فإنها تحتاج لمن يعمل باسمها ويمثلها في المحافل الدولية، وفي القانون الدولي، تقدم المطالبة بالحماية الدبلوماسية لمواطني الدولة من خلال تلك المستوى الرفيع من أصحاب الاختصاص الأصيل في القيام بالدفاع وحماية مصالح المواطنين الذين التمثيل، فهم الذين يمثلونهم ويعملون بالنيابة عنهم [1]، كما إن البعثات الدبلوماسية تضطلع بدور مهم في الحماية الدبلوماسية، وذلك من خلال قيامها بالتفاوض مع الدولة المضيفة لحماية رعايا دولهم سواء كان هؤلاء الرعايا من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين وذلك في حالة وقوع أي اعتداء عليهم، طبقا للحدود المقررة في قواعد القانون الدولي .

فالممثل الدبلوماسي يقوم في الدولة الأجنبية الموفد للعمل لديها بممارسة الحماية الدبلوماسية في حدود اختصاصه وصلاحياته، حيث تعتبر البعثات الدبلوماسية من أهم الآليات التي توفر الحماية الدبلوماسية للمواطنين في الخارج، فهي تعمل على حماية مصالح الدولة والمواطنين وذلك في الحدود التي يتيحها القانون، بخلاف أن الموظفين الدبلوماسيين لهم حرية الاتصال بمواطني الدولة ومقابلتهم، وللمواطنين أيضا حرية الاتصال بمبعوث دولتهم أو الموظفين الذين يعملون في البعثة وحرية مقابلتهم[2] .

فدولة قطر لم تلجأ إلى معاملة دول الحصار بالمثل، بل لجأت إلى الطرق القانونية والدبلوماسية لحماية مواطنها، وذلك بتطبيق أحكام الحماية الدبلوماسية، بهدف المحافظة على سيادتها ومكانتها دوليا وبمطالبة حقوق رعاياها .ولهذا سنتناول الإجراءات التي اتخذتها دولة قطر لحماية رعاياها.

أولا :الإجراءات الدبلوماسية[3]

1– التفاوض

حاولت دولة قطر أن يتم وضع حد للانتهاكات التي تمارسها دول الحصار ضدها، فعرضت عليهم الجلوس على طاولة الحوار للتفاوض بهدف إنهاء الانتهاكات التي ارتكبت ضدها وضد حقوق الإنسان، والتي أثرت بالسلب على عدد كبير من الأفراد والأسر القطرية والخليجية، وقد جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها المندوب الدائم لدولة قطر في مكتب الأمم المتحدة في نيويورك خلال النقاش العام حول بيان المتحدث المفوض السامي لحقوق الإنسان ضمن البند الثاني من أعمال الدورة 39 لحقوق الإنسان، وقد جاء على لسان المندوب الدائم الدولة قطر: أنه نتفق مع ما ورد في بيان السيدة "ميشيل باتشيليت" مفوضة الأمم المتحدة السامية الحقوق الإنسان، رغم إن الاختلافات السياسية يترتب عليها انقسامات بين الدول، غير أن الحفاظ على حقوق

[1]– سمية شرفة وصالح رجايلية، مدى تلازم الحماية الدبلوماسية مع التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 مايو 1945،2016، ص 42 .

[2]– خالد السيد محمود المرسي، الحماية الدبلوماسية للمواطنين في الخارج دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام مكتبة الوفاء القانونية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2012، ص 173 .

[3] لوكال مريم،" فعالية حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية حصار قطر 2017 -2021 نموذجا"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية المجلد 06، العدد02، أكتوبر 2022، ص ص 349-350.

الإنسان هو في مصلحة كل دولة، ومن ذلك المنطلق فإننا لطالب دول الحصار بالجلوس على طاولة التفاوض لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان التي تم ارتكابها في إطار أزمة الخليج والتي ترتب عليها ضرر كبير للأفراد والأسر القطرية والخليجية [1].

وفي مناسبة أخرى جددت دولة قطر دعوتها لدول الحصار للتفاوض وإنهاء الأزمة سلميا من خلال الحوار البناء غير المشروط، والذي يتم من خلاله الحفاظ على سيادة الدول في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئ العلاقات الدولية بين الدول، وقد أكدت دولة قطر حرصها الشديد على إنهاء الأزمة وتحقيق السلم والأمن الدوليين كما ورد ذلك في البيان الذي أدلى به المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، في الاجتماع الدوري لمجلس الأمن الدولي عن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، وقد بين مندوب دولة قطر أن الدولة ستبقى دائما متمسكة بموافقتها المبدئية المعهودة في ظل استمرار الحصار المفروض والإجراءات الأحادية غير القانونية التي تعرضت لها دولة قطر، ما يعتبر انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويترتب عليه زعزعة السلم والأمن الدولي والإقليمي ."

2-الوساطة

مع إعلان الحصار على دولة قطر، قامت دولة الكويت بجهودها على أمل حل الأزمة الخليجية، وذلك من خلال وساطة حظيت بدعم إقليمي ودولي ومن الوهلة الأولى أبدت دولة قطر استجابتها لوساطة دولة الكويت في حل الأزمة، فمن أول أيام المقاطعة قام أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بدعوة أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى تهدئة الموقف، وعدم القيام باتخاذ أية خطوات تصعيدية في ظل الأزمة الخليجية، وأكدت وزارة الخارجية الكويتية حرصها على حل الأزمة الخليجية من خلال الحوار المباشر بين دولة قطر ودول الحصار [2].

حيث قام أمير الكويت بإجراء زيارة إلى العاصمة القطرية الدوحة بعد مغادرته الإمارات .والسعودية، في إطار الجولة التي قام بها بهدف إنهاء الأزمة، ولعل ما دفع دولة الكويت للتوسط بين قطر ودول الحصار هو أنها تعتبر الطرف المؤهل للقيام بذلك الدور حيث أنها تقف على الحياد في الأزمات والخلافات السياسية التي تظهر بين دول الخليج العربي، كما أن تجاربها السابقة في القيام بذلك الدور تجعل لديها القدرة على إنهاء تلك الأزمة. ورغم قبول دولة قطر الجهود الوساطة الكويتية في حل الأزمة في إطار مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه وعلى الجانب الآخر فإن دول الحصار لم تعلن بشكل واضح وصريح الالتزام بقبول وساطة دولة الكويت بالإضافة إلى أن الحرب الإعلامية التي كانت تشنها وسائل الإعلام والصحف المملوكة لدول الحصار تعتبر من المؤشرات التي تدل على أن فرص تلك الأزمة من خلال الوساطة هي فرص ضئيلة جدًا [3].

---

[1] - « Qatar :L'isolement engendre des violations des droits humains , familles séparées ,travailleurs bloqués ,éducation et soins médicaux interrompus »,rapport Human Rights Watch,2017.

[2] – محمد بن عبد العزيز الخليفي،" الأبعاد القانونية لقرار دول الحصار في ضوء القانون الدولي "، مجلة سياسات عربية، المجلد 5، العدد 28 أيلول/سبتمبر 2017، ص 123.

[3] – منصور السعدي،" حصار دولة قطر من منظور القانون الدولي ودور الوساطة في حلها في ضوء المواقف العربية والإقليمية والدولية "، المجلة الدولية للقانون، المجلد العاشر، العدد الأول، 2021، ص 55.

ثانيا :الإجراءات القضائية

1-لجوء قطر إلى محكمة العدل الدولية

بهدف الإنفاذ الفعلي لأحكام الحماية الدبلوماسية فإن الدول قد تلجأ في حالة تعرض مواطنيها لبعض الانتهاكات في الخارج للجوء إلى محكمة العدل الدولية، وقد جاء في نص المادة 92 من ميثاق الأمم المتحدة على أن" محكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسي الملحق بهذا الميثاق، وهو مبني على النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي وجزء لا يتجزأ من هذا الميثاق ."وتطبق محكمة العدل الدولية أثناء نظر الدعوى المعروضة عليها قواعد القانون الدولي، كما أنها تصدر أحكامها بموجب صلاحيتها القضائية التي تكون إلزامية ونهائية ولا تتحمل أي طريق من طرق الطعن والمراجعة.[1]

ومن أهم اختصاصات محكمة العدل الدولية هو قيامها بالبت في المنازعات بين الدول طبقا للقانون الدولي، عن طريق إصدار الأحكام الملزمة، ومع ذلك فإن الانتصاب إلى نظام المحكمة لا يؤدي إلى إلزامية صلاحيتها، فيما يحصل من خلافات فيما بين الدول الأطراف، وتتمتع المحكمة باختصاص نوعي واسع في كل المنازعات التي تحدث بين الدول حيث لعبت المحكمة دورا كبيرا في توحيد وتطوير مبادئ القانون الدولي .

وإن الدول التي يحق لها التقاضي أمام محكمة العدل الدولية هي من ناحية الدول أطراف النظام الأساسي للمحكمة، ومن ناحية أخرى الدول غير الأطراف التي يصرح لها مجلس الأمن بالتقاضي أمام المحكمة[2]

وفي إطار الحماية الدبلوماسية التي تمارسها الدول بهدف حماية رعاياها في الخارج فإنها قد تلجأ إلى محكمة العدل الدولية في حالة تعرض مواطنيها لأي اعتداء في الخارج، وجراء الممارسات العنصرية من خلال اتخاذ العديد من التدابير والقرارات والإجراءات التي تجرم التعاطف مع دولة قطر، والتي تروج لحملات إعلامية عدائية ضد دولة قطر .

ووفق الأمور السابقة طالبت دولة قطر من محكمة العدل الدولية بأن تأمر الإمارات العربية المتحدة باتخاذ بعض الخطوات اللازمة؛ لكي تمتثل لالتزاماتها الدولية وفق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وذلك من خلال قيام دولة الإمارات باتخاذ بعض الخطوات وهي على النحو الآتي :

- أن تكف الإمارات عن الإجراءات التمييزية التي تقوم بها ومن الأمثلة على ذلك وليس للحصر : التوجهات المناهضة للتعاطف مع القطريين وأي قوانين أو قرارات أخرى تميز بين الأجانب الوافدين من جانب، وبين الوافدين القطرين من جانب آخر، على أساس أصلهم القومي الانتماء لجنسية دولة معينة أو لمجرد الإقامة في دولة

[1]- علي خالد دييس، دور محكمة العدل الدولية في ضمان الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني، مجلة أهل البيت العدد السابع عشر،2015 ، ص 371 .

[2]- الفقرة الأولى من المادة 35 من النظام الأساسي للمحكمة تنص على أنه للدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي أن يتقاضوا أمام المحكمة، وتضيف الفقرة الثانية من هذه المادة أن مجلس الأمن يحدد الشروط التي يجوز بموجبها لسائر الدول الأخرى ان تتقاضى إلى المحكمة، وذلك مع مواعدة الأحكام الخاصة الواردة في المعاهدات المعمول بها على أنه لا يجوز بحال وضع تلك الشروط بكيفية تخل بالمساواة بين المتقاضين أمام المحكمة .

قطر والامتثال لالتزاماتها وفق اتفاقية القضاء على التمييز العنصري بإدانة التمييز العنصري العلني ضد القطريين والسعي إلى سياسة القضاء على التمييز العنصري وضرورة اتخاذ التدابير التي تعمل على مكافحة ذلك التحيز .

- الكف فورا عن كافة التدابير التي من شأنها أن تحرض على التمييز العنصري، بما في ذلك الحملات الإعلامية ودعم الآخرين لبث الرسائل التمييزية وتجريم تلك التدابير .
- ضرورة أن تمتنع دولة الإمارات عن اتخاذ أي تدابير يكون من شأنها التمييز ضد القطريين داخل مجال سلطته أو سيطرته .
- العمل على إعادة حقوق القطريين منها: الزواج وحرية الرأي والتعبير والصحة العامة والرعاية الطبية والتعليم والتدريب والملكية والعمل والمشاركة في الأنشطة الثقافية والمساواة في المعاملة أمام ساحات القضاء، ووضع التدابير اللازمة لضمان احترام تلك الحقوق.
- ضرورة أن تقدم دولة الإمارات الضمانات الكافية بعدم تكرارها للسلوك غير القانوني الذي نهجته .
- إلزام الإمارات العربية المتحدة بتقديم التعويض الكامل بما في ذلك التعويض الأدبي، بجانب التعويض العيني عن الضرر الذي نتج بسبب إجراءات التمييز العنصري الذي قامت به[1]

وقد تلاحظ للمحكمة أنه تؤكد حق دولة قطر، في طلباتها وذلك على أساس الانتهاكات الصادرة من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة، كما تبين للمحكمة أن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تقدم أي إشارة إلى وسائل الانتصاف المحلية الفعالة التي كانت متوفرة لدى المواطنين القطريين، ولم يقوموا باستنفادها، وقد أشارت محكمة العدل الدولية إلى أن الإجراءات التي تتعلق بطلب إشارة إلى التدابير المؤقتة لا تحتاج إلى معالجة مسألة استنفاد سبل الانتصاف المحلي، وقد انتهت المحكمة في قرارها رقم 172 الصادر بتاريخ 23 يوليو 2018 بثمانية أصوات إلى سبعة أنه يجب على دولة الإمارات العربية المتحدة ضمان الأتي :

-العائلات التي تضم قطريا، وأصبحت مفصولة بالتدابير التي اعتمدتها الإمارات العربية المتحدة في 5 يونيو 2017 يجب أن يتم جمع شملها .

-يتاح للطلاب القطريين المتأثرين بالتدابير التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة في 5 يونيو 2017 فرصة إكمال تعليمهم في دولة الإمارات العربية المتحدة، أو الحصول على سجلاتهم التعليمية إذا كانوا يرغبون في مواصلة دراستهم في مكان آخر .

-يسمح للقطريين المتأثرين بالتدابير التي اعتمدتها دولة الإمارات العربية المتحدة في 5 يونيو 2017 بالوصول إلى المحاكم والهيئات القضائية الأخرى في الإمارات العربية المتحدة .

-يمتنع الطرفان من اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى تفاقم النزاع، أو تمديده أمام المحكمة أو يزيد من صعوبة حل النزاع.

[1]- حكم محكمة العدل الدولية في الدعوى المقامة من دولة قطر ضد دولة الإمارات العربية المتحدة .

كما رفضت محكمة العدل الدولية بموجب القرار رقم 172 الصادر في 14 يونيو 2019 الطلب الذي قدمته دولة الإمارات باتخاذ تدابير مؤقتة ضد دولة قطر بشأن القضية المتعلقة بالإجراءات التمييزية التي قامت بها دولة الإمارات ضد الرعايا القطريين ورفضت المحكمة في قرارها الدعوة الإماراتية ورفضت بشكل قاطع طلبات دولة الإمارات ضد دولة قطر[1] .

وعليه فإن حكم محكمة العدل الدولية قد جاء انتصارا لدولة قطر لقمع الانتهاكات التي قامت بها دول الحصار حيث أن حكم محكمة العدل الدولية لم يغفل جمع شمل الأسر ولم يغفل إتاحة الفرصة للطلاب القطريين في إكمال دراستهم .

2-لجوء قطر إلى منظمة التجارة العالمية

تقدمت دولة قطر بشكوى إلى منظمة التجارة العالمية بسبب الحصار الذي تم فرضه وبسبب المقاطعة التجارية التي قامت بها كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين في خطوة تم فيها استثناء مصر من تلك الشكوى، وقد كانت دول الحصار قد أبلغت منظمة التجارة العالمية في وقت سابق أنها سوف تستند إلى اعتبارات الأمن القومي لتبرر الأفعال التي تقوم بها ضد دولة قطر، وقد أشار نص الشكوى التي أرسلتها دولة قطر أن هناك محاولة قسرية لفرض عزلة سياسية عليها وتوضح كيف أنها تعرقل قوتها في تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية. 193وبتاريخ16/6/2020 م صدر قرار منظمة التجارة العالمية الذي أقر بأن المملكة العربية السعودية قد خالفت الالتزامات المفروضة عليها وفق اتفاقية منظمة التجارة العالمية المعنية بجوانب الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة (اتفاقية تريبس)، وأن المملكة العربية السعودية قد فشلت في حماية حقوق الملكية الفكرية حين رفضت المملكة القيام باتخاذ إجراءات ضد أعمال القرصنة التي قامت بها قناة (بي أوت كيو) انطلاقا من المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى قيام المملكة بدعم وتشجيع أعمال القرصنة، وقد طالبت لجنة فض النزاع من المملكة العربية السعودية أن تضع حدا لإساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية، وأن تقوم بتصحيح تدابيرها؛ لكي تكون متلائمة مع قانون منظمة التجارة العالمية[2]

3-لجوء قطر إلى منظمة الطيران المدني

صدور قرار التدابير الوقتية من محكمة العدل الدولية أصبح من الممكن قبول من الرعايا القطريين إلى أراضي دول الحصار ولكن هذا الأمر كلف مبالغ مالية طائلة الأجواء القطرية كانت مغلقة، الأمر الذي أجبر الرعايا القطريين بالذهاب لدولة مروراً بدولة الكويت أو سلطنة عمان، ومن ثم بالرجوع بنفس طريق المرور، الأمر الذي إرهاق الرعايا القطرين من ناحية الجهد والوقت والمال حيث أن متوسط الرحلة يتراوح إلى 18 ساعة، وأمام تعسر التسوية الودية بين دول الحصار ودولة قطر لجأت الأخيرة إلى شكوى ضد دول الحصار لمنظمة الطيران المدني بسبب إغلاق دول الحصار لمجالها الجوي الطيران القطري، وقد استأنفت دول الحصار بشأن اختصاص منظمة الطيران المدني لي الإيكاو – إلا أن محكمة العدل الدولية رفضت الاستئنافين المقدمين من كل

[1]-أصدرت محكمة العدل الدولية في 14 يونيو 2019، قرار يقضي برفض طلب دولة الإمارات اتخاذ تدابير مؤقتة ضد دولة قطر في القضية المتعلقة بالإجراءات التمييزية التي قامت بها حكومة الإمارات العربية المتحدة ضد المواطنين القطريين .

[2]-الحكم على المملكة العربية السعودية بمخالفة التزاماتها في منظمة التجارة العالمية بسبب رفضها لحال إجراءات ضد قناة القرصنة.

من: سعودية والإمارات والبحرين ومصر، وقضت محكمة العدل الدولية باختصاص منظمة طيران المدني الدولي في فض النزاع في الشكوى المقدمة من دولة قطر [1].

المطلب الثاني :الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة الخليجية

حاولت قطر سريعًا استيعاب آثار الحصار وانعكاساته السلبية على وضعها السياسي والامني والاقتصادي، وخصوصا أن دول الرباعية هدفت أساسا إلى دفعها للاستسلام على قاعدة ضرب البنية الاقتصادية للدولة .وبمقدار ما مثل الحصار مفاجأة، سمحت الإجراءات السريعة التي اتخذتها الحكومة القطرية باحتواء آثاره وتقليل تداعياته، وإن بتكلفة مالية عالية .كما استفادت قطر من الوضعين الإقليمي والدولي في مقاومة ضغوط خصومها للقبول بشروطها وأدت المواقف التركية والإيرانية والتناقض الأوروبي (الألماني تحديدا) مع سياسة الرئيس ترامب والانقسام داخل الإدارة الأميركية دورًا مهما في نجاح استراتيجية المواجهة القطرية .

لا شك في أن أزمة عام 2017 أعادت إلى الواجهة مرة أخرى معضلة قطر المتمثلة في جغرافيتها السياسية، ومدى صعوبة تجاوز المحددات النظامية المرتبطة بها وببنية النظام الإقليمي لدولة صغيرة تحاول الاحتفاظ باستقلالها عن الدول الأكبر في محيطها الجغرافي، لكنها أكدت أيضا أن هذه المحددات ليست قدرًا محتوما بالنسبة إلى الدول الصغرى، وأن من الممكن دام تغييرها،متعذرًا، التخفيف من حدة القيود التي تفرضها إذا ما ابتدعت استراتيجيات ناجعة للتأقلم معها وبناء عليه قامت استراتيجية المواجهة القطرية في أثناء الأزمة على مجموعة دعائم أساسية، شملت الجوانب الاقتصادي و تعزيز التعاون و الشراكات الداعية ذلك ما سيتم التطرق إليه من خلال فرعين.

الفرع الأول :المواجهة الاقتصادية

قدرت السعودية والإمارات والبحرين ومصر أن الاقتصاد القطري هش وأنه سينهار سريعا أمام سلسلة الإجراءات التي اتخذتها على نحو مفاجئ على قاعدة الصدمة، وخصوصا أن اقتصادات دول الخليج مرتبطة فيما بينها باتفاقات تنظم عملها، من ناحية نقل البضائع والسلع والمواد الغذائية. وكانت قطر تعتمد كثيرا على نقل البضائع والسلع بحرًا من دولة الإمارات، عن طريق شبكة الموانئ التجارية، وأهمها ميناء جبل علي وبرّا من السعودية من خلال معبر سلوى وهو المعبر القطري البري الوحيد مع العالم، وتستورد عبره جزءا كبيرًا من حاجاتها الغذائية والاستهلاكية ومواد البناء اللازمة لإنجاز البنية التحتية الخاصة باستعدادات كأس العالم 2022 وتوزّعت الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها قطر لمواجهة الحصار بين القطاعات الحيوية الآتية :

أولا: تحقيق الأمن الغذائي

شكل تأمين مواد غذائية كافية للسكان البالغ عددهم 2,8 مليون نسمة الهاجس الأول للحكومة القطرية، منذ اليوم الأول للحصار .وعلى الرغم من أنها كانت تمتلك مخزونا استراتيجيًا كبيرًا من المواد الغذائية في إطار خطة شاملة وضعت منذ أزمة عام2014 ، لما هدّدت السعودية بإغلاق حدودها مع قطر، فإن الأمر تطلب هذه المرة الاستعداد لمواجهة حصار طويل قد يمتد

[1] – هند المفتاح، موسى علاية الغفري، حامد التجاني علي " إدارة الأزمات بين النظرية والتطبيق : الاستجابة للاستراتيجية لدولة قطر لأزمة الحصار"، كتاب جماعي صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2017.

سنوات، لذلك أعطت الحكومة الأولوية في العمل على إيجاد مصادر بديلة لتوفير المواد الغذائية من خارج دول الجوار وخصوصا السعودية والإمارات اللتين كانتا تصدران إلى قطر أكثر من 80 في المئة من حاجاتها من المواد الغذائية والزراعية[1] وفتح على الفور جسر جوي، استوردت قطر من خلاله آلاف الأطنان من المواد الغذائية من تركيا. وفي أقل من شهر ارتفع عدد أذونات مرور الطائرات القطرية من الأجواء التركية ثلاثة أضعاف، بفعل الجسر الجوي الذي أمّن حاجات البلد من المواد الغذائية الأساسية [2]قامت طائرات الشحن العملاقة بما لا يقل عن 40 رحلة في أقل من عشرة أيام، نقلت خلالها نحو 2800 طن من المواد الغذائية وخلال الخمسة عشر يوما الأولى من الحصار نقلت قرابة 105 طائرة البضائع يوميًا من تركيا إلى قطر، أي بمعدل نحو سبع طائرات في اليوم [3].

ثانيا :مشاريع البنية التحتية

سجلت قطر، إضافة إلى العمل على تحقيق أمنها الغذائي والاكتفاء الذاتي في بعض القطاعات الحيوية وتشجيع الصناعة الغذائية، تقدمًا كبيرًا في مجال الاستقلال والاعتماد على الذات فيما يخص التبادل التجاري وعلاقاتها مع الخارج عبر المضي في إنجاز مشاريع البنية التحتية المتعلقة بامتلاك منافذها البحرية ومساراتها الجوية المستقلة الخاصة بها فجرى افتتاح ميناء حمد الدولي في 5 ديسمبر 2017 ، ليصبح أهم بوابة بحرية لتجارة قطر الخارجية .

يمتد الميناء على مساحة إجمالية تبلغ 28,5 كيلومترًا مربعًا، وتصل قدرته الاستيعابية إلى 7,5 ملايين حاوية في السنة[4] بدأت الأعمال الإنشائية والهندسية في هذا المرفق في يونيو 2010 ، وجَسَّدَ افتتاحه حاجة قطر إلى توفير الاستقلالية الكاملة في مجال استيراد البضائع وتصديرها .وأدى هذا الميناء دورًا مهما في كسر الحصار، عبر تدشين كثير من الخطوط الملاحية الجديدة إلى تركيا وعُمان والهند وباكستان والكويت وإيران وماليزيا وغيرها من الوجهات البحرية حول العالم، وساهم أيضًا في تشكيل خريطة ملاحية جديدة في منطقة الخليج بعد الحصار من خلال فتح خطوط عالمية جديدة تساهم في تحقيق أهدافه بتحسين القدرة التنافسية لدولة قطر في المنطقة وتحويلها إلى مركز تجاري إقليمي .

ثالثا: تطوير قطاع الطاقة والغاز

منذ اليوم الأول للحصار، بدأت قطر تتحسس مواطن قوتها في مواجهة حرب اقتصادية قد تدوم طويلا، واتجهت نحو تطوير قطاع الغاز المصدر الرئيس للإيرادات، ولم تكتف بالحفاظ على أسواقها التصديرية، بل وضعت خطة للتوسع في الإنتاج ودخول أسواق جديدة في مناطق مختلفة عبر العالم، وأعلنت شركة قطر للبترول الحكومية، في 19 مارس 2018، التعاقد مع

---

[1]- الحصار على قطر يوقع شركات إماراتية وسعودية في أزمة، العربي الجديد موقع https://bit 25374./تاريخ الاطلاع 2025/11/28.

[2]- أسامة سعد الدين، أسواق بديلة، الأوضاع في قطر تعود إلى ما قبل الحصار العربي الجديد منظور بتاريخ 2017/7/7، شوهد في 28/6/2021 على الموقع https://bit.ly/2BeN6.

[3] First Aid Ship from Turkey Setting Sall for Qatar, Anadolu Agency, 21/6/2017, accessed on 28/11/2025, at: https://bit.ly/2NzAWIB .

[4]- افتتاح ميناء حمد رسميا جريدة الشرق، العدد452 ، بتاريخ 2017/08/26 .

شركة" شيودا كوربوريشن» اليابانية لتنفيذ التصاميم الهندسية الأساسية للمنشآت البرية لمشروع توسعة وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال من حقل الشمال[1]

أعلنت قطر للبترول"، بعد نحو شهر من بدء الحصار عن عزمها على زيادة إنتاج الغاز 77 مليون طن سنويًا إلى 110 ملايين طن، ثم إلى 126 مليون طن بحلول عام 2027 (20)وتأتي هذه الزيادة من خلال مضاعفة المشروع المتعلق بتطوير القطاع الجنوبي لحقل غاز الشمال .وسوف تُعزّز هذه حجم التوسعة مكانة قطر باعتبارها أكبر منتج ومصدر للغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم بما يتفق مع الخطة الاستراتيجية التي وضعتها" قطر للبترول "للنمو وتحقيق أهدافها بأن تصبح واحدة من أكبر شركات النفط والغاز الوطنية في العالم .كما سيمد المشروع أسواق الطاقة العالمية بحاجاتها المتزايدة من الغاز الطبيعي المسال كوقود موثوق وصديق للبيئة .وفي مطلع عام 2018 دمجت شركتا قطر غاز "و" راس غاز "في كيان واحد اسمه" قطر "غاز ."

الفرع الثاني :تعزيز الشراكات الإقليمية

لجأت قطر إلى اتباع كل الاستراتيجيات المتاحة أمامها لمواجهة الحصار ذلك تعزيز شراكاتها الإقليمية ؛ فوثقت الشراكة مع تركيا لتشمل مختلف المجالات بما فيها الأمنية والعسكرية، وكذلك استعادت العلاقات الدبلوماسية مع إيران التي فتحت مجالها الجوي أمامها .

أولا: الشراكة مع تركيا وأيران

مع بدء الأزمة، بادر الرئيس التركي رجب طيب اردوغان إلى التدخل لثني السعودية عن قرارها حصار قطر خلال زيارة قام بها إلى الرياض بغرض التوسط .واقتصاديًا، دشنت تركيا جسرًا جويا لنقل الإمدادات الغذائية إلى قطر .وتطورت الشراكة الاقتصادية بين البلدين من خلال توقيع اتفاقات اقتصادية فاعلة، لعل أهمها اتفاق التجارة الحرة بينهما ومن بين بنوده إلغاء الرسوم الجمركية التي تطبقها دول مجلس التعاون بنسبة 5 في المئة .وارتفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى 1.3 مليار دولار أميركي في عام2017 ، بزيادة قدرها 56 في المئة مقارنة بـ 834 مليون دولار في عام2016 ، وإلى نحو ملياري دولار في عام 2018[2].

كما أرسلت تركيا قوات عسكرية إلى قطر، في خطوة رمزية كان القصد منها ردع أي عمل عسكري محتمل ضدّها، وكان البلدان قد أبرما في عام 2014 اتفاقية للتعاون الدفاعي والعسكري، شملت إقامة قاعدة عسكرية ونشر قوات تركية في قطر تتويجا لمسار من التعاون بين البلدين في مجالات عدة .وانطلق التعاون العسكري بينهما لما وقعا اتفاقية للتعاون في مجال الصناعات الدفاعية في عام2007 . وفي 19 ديسمبر 2014 أبرما أيضا في أنقرة، اتفاقية التعاون بين حكومة الجمهورية التركية وحكومة دولة قطر في مجالات التدريب العسكري والصناعة الدفاعية وتمركز القوات المسلحة التركية على الأراضي القطرية [3]، أنشئت بموجبها

[1]- عام من تطويق الحصار قطر تعزز الانفتاح على العالم وتنوع الاقتصاد العربي الجديد تاريخ الاطلاع 28/11/2025 على الموقع https://bit.ly/2Hcgp.

[2]- محمد حمدان أفاق تجارية واستثمارية بين قطر وتركيا جريدة الوطن 2018/5/15، تم الإطلاع بتاريخ 2025/11/28 على الموقع : https://bit.ly/2AF400M 305.

[3]- للتعرف على الاتفاقية العسكرية بين قطر وتركيا، موقع الجزيرة نت على الرابط https://bit.ly/ZowHKE .

قاعدة عسكرية تركية في قطر، وبدأت تدريبات عسكرية مشتركة، كما نصت الاتفاقية على إمكان نشر قوات تركية على الأراضي القطرية. وتملك هذه القاعدة قدرة على استيعاب خمسة آلاف جندي، مع إمكان التحول إلى مركز للدعم اللوجستي، عبر الطرق البحرية والجوية والمهمة الرئيسة للقوات العسكرية التركية في هذه القاعدة هي تدريب القوات العسكرية القطرية ويمكنها أيضا التدخل والمساهمة في حل الأزمات التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة .

وضعت هذه الاتفاقية أيضًا أسس التعاون العسكري بين البلدين على خلفية شعور الدوحة بأن أزمة عام 2014 قابلة للتكرار، وأن وجود القاعدة العسكرية الأميركية لا يكفي لردع خصومها عن محاولات زعزعة أمنها واستقرارها. من هذا المنطلق، سعت الدوحة لتنويع الشركاء الاستراتيجيين .لكن التجسيد الفعلي للاتفاقية بإقامة قاعدة عسكرية تركية، لم يعرف طريقه إلى التنفيذ إلا مع أزمة 2017.

في اليوم الثالث من الحصار بادرت تركيا إلى تسريع الإجراءات اللازمة للسماح بنشر قوات عسكرية تركية في قطر استنادًا إلى هذه الاتفاقية والاتفاقيات الملحقة بها في عامي 2015 و 2016 .وفي 22 يونيو2017 ، أرسلت تركيا أول دفعة عسكرية من قواتها إلى قطر للتمركز في قاعدة" طارق بن زياد العسكرية، حملت عددًا من المدرعات والجنود، وتم تعزيزها لاحقا بدفعات أخرى .ومن الممكن أن يصل تعداد القوات في قطر إلى خمسة آلاف عسكري تركي عند الحاجة[1] .

تأكيدا لعمق الشراكة الاستراتيجية بين تركيا وقطر، فإن أول زيارة قام بها الشيخ تميم بعد تعرّض بلاده للحصار كانت إلى تركيا، وكانت الدلالة السياسية لتلك الزيارة كبيرة وبعدها استضافت الدوحة الدورة الثالثة للجنة الاستراتيجية العليا المشتركة بين البلدين في نونبر .2017 ولم يقتصر التعاون العسكري على استضافة الدوحة أول قاعدة عسكرية تركية في العالم العربي على أراضيها، بل شمل أيضًا صفقات الأسلحة التي شهدت نموا لافتا من خلال توقيع قطر عددًا من الصفقات مع الشركات الدفاعية التركية في معرض الدوحة الدولي للدفاع البحري، المعروف بـ " ديمديكس" 2018 [2]

عززت الشراكة القطرية التركية بالموقف الذي اتخذته قطر من الانقلاب العسكري الذي استهدف حكم الرئيس أردوغان في عام 2016 وأتهمت تركيا الإمارات بدعمه ماليا وإعلاميًا .

وكان الشيخ تميم أول دولة يزور تركيا بعد فشل هذه المحاولة كما وفرت قطر دعمًا كبيرًا لتركيا خلال أزمة الليرة التركية بعد فرض الولايات المتحدة الأميركية عقوبات على تركيا في صيف2018 ، بوصفها جزءًا من ضغوط مورست عليها لإطلاق سراح قس أميركي اتهمته أنقرة بالتورط المحاولة الانقلابية الفاشلة .وبادرت قطر إلى ضخ 15 مليار دولار في المصارف التركية لتحصين الليرة من الانهيار .

[1] – نفس المرجع والصفحة.

[2] – هيا الشهراني وحصة المهندي المستجدات في دولة قطر الثابت والمتحول،2019 المواطنة في تيارات الخليج، الكويت، مركز الخليج لسياسات التنمية .2019 .

في الحصيلة، تمكنت قطر من خلال الاستثمار في علاقاتها القوية بتركيا من إنشاء توازن قوى إقليمي ساعد في دفع خصومها إلى إعادة النظر في حساباتها وخطواتها التصعيدية ضد قطر، وشكّل ذلك جزءا أساسيا من شبكة التحالفات والشراكات التي انهمكت قطر في نسجها لتوفير متطلبات أمنها والحفاظ على استقلالية سياساتها الخارجية [1].

ثانيا: التعاون مع ايران

مند إعلان المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين ومصر عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر في 5 يونيو 2017، كانت العلاقات القطرية – الإيرانية تتسم ببرود ساد في السنوات السبع السابقة؛ فقد أيد البلدان أطرافا مختلفة في الحرب في سورية واليمن وسحبت قطر سفيرها من إيران في مطلع عام 2016 على خلفية اقتحام سفارة السعودية في طهران وحرق القنصلية السعودية في مشهد .ومع هذا برزت إيران باعتبارها أحد أسباب الأزمة مع قطر؛ إذ وضعت الدول الأربع في قائمة المطالب الثلاثة عشر التي سلّمت إلى الوسيط الكويتي، في 22 يونيو 2017، شرطا طالبت فيه قطر بخفض التمثيل الدبلوماسي لدى إيران وإغلاق ملحقياتها هناك، إضافة إلى مغادرة العناصر التابعة للحرس الثوري الإيراني – زعمت هذه الدول أنها موجودة في قطر – ووقف أي تعاون عسكري أو استخباري مع طهران فضلا عن قطع قطر علاقاتها المزعومة، بحسب الوثيقة، بالجماعات المسلّحة المرتبطة بإيران، مثل حزب الله اللبناني .

سارعت إيران إلى إعلان موقف واضح من الأزمة، حيث طالب المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي في 5 يونيو، دول الجوار بأخذ العبرة من التجارب التي مرت بها المنطقة وتحكيم العقل والمنطق، مشيرًا إلى أن حل الخلافات يجب أن يكون بالطرائق السياسية السلمية والحوار، وليس بالعقوبات .

في المبدأ، شكلت الأزمة الخليجية فرصة ذهبية لإيران؛ إذ أدّت إلى تفكيك المحور الإقليمي للدول التي كانت واشنطن تعمل على حشدها في مواجهتها، كما صرفت الانتباه عن السياسات الإيرانية في المنطقة .وانتهزت طهران الفرصة للتقرب من قطر من خلال رسائل إيجابية عن طريق المسؤولين الإيرانيين تطالب بحل الأزمة عبر الحوار، مبدية استعداد إيران في الوقت نفسه للمساعدة في كسر الحصار [2]، وفي السابع من يونيو2017 ، استقبلت أنقرة على عجل وزير الخارجية الإيراني، جواد ظريف، الذي دعا نظيره التركي إلى حل الأزمة الخليجية بالطرائق السلمية، ورفض أي إجراءات أحادية .

ركزت قطر في الشهور الأولى من الأزمة على الجانب الاقتصادي في علاقتها بإيران حتى لا تتسبب بالتصعيد مع جيرانها، وتثبيت تهمة التحالف معها .لكن الأهم كان موازنة العلاقة مع الولايات المتحدة وإيران .وهذا ما نجحت فيه قطر، إذ برّر الحصار هذا التقارب، وفي الوقت نفسه صارت قطر من القوى القادرة على القيام بدور الوساطة بين البلدين، ولا سيما بعد تحسن العلاقات مع الرئيس ترامب واعتمدت قطر على إيران إضافة إلى تركيا لفك الحصار الاقتصادي المفروض عليها، مستفيدة من

[1] - Mohammed karim Aliwi , « Turikiye's diplomacy to wards the Guef States after the 2017 GULF» , The international and political jounal vol : 63 N° 63 , 2025, p 103.

[2] – على حسين باكير، الدور التركي والإيراني في مسارات الأزمة لإسناد قطر، في عز الدين عبد المولي والحواس تقية (محرران)، صمود :قطر :نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة) الدوحة مركز الجزيرة للدراسات 2018 ص 71-70 .

القرب الجغرافي بينهما، ولتغطية النقص الحاد في الواردات من السلع الغذائية التي كانت تأتيها برا من السعودية، وبحرًا عبر ميناء جبل علي في الإمارات العربية المتحدة، والتي تقدر بنحو 80 في المئة من إجمالي واردات قطر الغذائية .

وللالتفاف على منع الطيران القطري من استخدام أجواء الدول الخليجية الثلاث، صارت إيران الممر الجوي الرئيس للخطوط الجوية القطرية .

عرفت أولى أيام الأزمة حركة تجارية مكثفة كردة فعل عاجلة على الوضع الاستثنائي الذي أنتجه إغلاق الحدود مع قطر؛ ففي 11 يوليو 2017، أعلنت السلطات الإيرانية إرسالها أربع طائرات نقل محملة بالمواد الغذائية إلى قطر، كما أعلنت خطتها تصدير 100 طن من الخضروات والفواكه يوميًا إلى قطر، إضافة إلى اللحوم والمواد الحيوانية، وفي 13 يوليو، أعلن مسؤول إيراني أن الخطوط الجوية القطرية ستقوم باستخدام المجال الجوي الإيراني بـ 300 رحلة إضافية كانت تستخدم المجال الجوّي لدول الحصار للوصول إلى وجهاتها في أفريقيا وجنوب أوروبا .

إضافة إلى استيراد البضائع الإيرانية، استخدمت قطر موقع إيران الجغرافي لتأمين وصول البضائع الآتية من تركيا، برا عبر أسطول الشاحنات التركية الذي يُعد الأكبر في أوروبا ومن ثمّ تشحن مرّة أخرى نحو قطر عن طريق البحر؛ وتحقق ذلك بموجب الاتفاقية الثلاثية بين قطر وتركيا وإيران التي جرى التوصل إليها في طهران في 26 نونبر 2017. وترتبط الحسابات الاقتصادية القطرية المتعلقة بهذه الاتفاقية التجارية بخفض تكلفة نقل البضائع بنحو 80 في المئة وتقليص المدة الزمنية التي يستغرقها وصول هذه البضائع أيضا؛ ففي الوقت الذي تستغرق بين 11 و 14 يوما في البحر، صارت تستغرق بين يومين وثلاثة أيام عن طريق إيران .

ارتفعت الصادرات الإيرانية إلى قطر من 60 مليون دولار أميركي قبل الحصار، إلى 300 مليون دولار حتى يناير 2020، وتشمل مختلف السلع والبضائع .

على الرغم من تطور العلاقات الاقتصادية على نحو ملحوظ الجانب الإيراني الحثيث الإسقاط ذلك على العلاقات السياسية، فإن قطر بقيت في المقابل حذرة؛ إذ قامت بخطوات تقارب محسوبة، كان أهمها إعادة سفيرها إلى طهران في 29 غشت 2017. كما حصل تقارب في موقف البلدين الداعي إلى إنهاء الحرب في اليمن عقب إعلان قطر انسحابها من التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، بعد أن شاركت بعشر مقاتلات حربية، وبنحو ألف جندي بين عامي 2015 و 2016, ولم تدعم قطر انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني في 8 ماي 2018 واكتفت بإصدار بيان أملت من خلاله الا تؤدي الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي في المنطقة إلى مزيد من التصعيد كما سعت قطر عبر الزيارات المتبادلة لوزراء خارجية البلدين، بدأت بزيارة وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف، إلى الدوحة في 3 أكتوبر 2017 لتخفيف حدة التوترات بين الولايات المتحدة وإيران في الخليج التي تصاعدت منذ قرار واشنطن تصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية في أبريل 2019 وإلغاء الإعفاءات على صادرات النفط لزبائن إيران الكبار في ماي 2019 والتزمت الخارجية القطرية بخطاب دبلوماسي هادئ عقب مقتل اللواء الإيراني قاسم سليماني (قائد فيلق القدس في الحرس الثوري)، وحذرت من التصعيد في العراق، مطالبة

المجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته تجاه المنطقة. كما حاولت التوسط لمنع اندلاع مواجهة بين الطرفين حينما زار الشيخ تميم طهران في 12 يناير 2020 والتقى الرئيس حسن روحاني ومرشد الثورة علي خامنئي، وحثّهما على ضبط النفس .

ثالثا: تعزيز الشركات الدفاعية

دفع الحصار الذي تعرضت له قطر واحتمالات تعرضها لهجوم إلى تعزيز شراكاتها وقدراتها الدفاعية على مستوى التسليح والتدريب، وكذلك زيادة العنصر البشري المؤهل في مجال الدفاع بعد إقرار قانون الخدمة الوطنية .وخلال الفترة2017-2020 ، وقعت قطر 33 اتفاقية دفاعية وعقود تسليح بلغت قيمتها 30 مليار دولار، فارتفعت بذلك نفقاتها الدفاعية بنسبة 245 بالمئة مقارنة بالفترة السابقة، لتصير قطر ثامن أكبر دولة مستوردة للسلاح في العالم .

بقيت قطر حتى مطلع التسعينيات تعتمد على نحو شبه كلي على السلاح الفرنسي، فقد اقتصر تسليحها على 30 دبابة فرنسية من طراز،(AMX)، وفي عام 2015 حصلت على عدد من دبابات عام (Leopard 2) الألمانية، وحتى نهاية عام 2018 لم تكن قطر تملك أي دبابة أميركية. أما القوة الجوية القطرية، فبقيت أيضا تعتمد على التسليح الفرنسي، وحتى نهاية عام 2018 كان سلاح الجو القطري يتكوّن من 18 طائرة 12 منها من طراز ميراج 2000الفرنسية .وفي ماي، 2015وقعت عقدًا بقيمة سبعة مليار دولار لشراء 24 طائرة فرنسية من طراز رافال كما وقعت عقدا مبدئيا لشراء 24 طائرة مقاتلة من طراز تايفون البريطانية، بعد تأخر واشنطن في الموافقة على طلب تقدمت به في العام 2013 لشراء 72 طائرة من طرازF-155 ، بقيمة 21 مليار دولار، بسبب معارضة اللوبي المؤيد لإسرائيل في الكونغرس، ومواقف قطر التي كانت تتعارض أحيانا مع التوجهات الأمريكية. لكن الولايات المتحدة الأمريكية وافقت في يونيو2017 ، على بيعها 36 طائرة من الطراز المطلوب لتضم إلى سلاح الجو القطري الذي شهدت قدراته التسليحية نقلة نوعية في فترة ما بعد الحصار، فارتفع عدد طائراته إلى 96 طائرة جديدة 24 طائرة تايفون و 36 رافال سلم منها ضمن الدفعة الأولى بمقتضى اتفاقية 2015 و 12 طائرة أخرى بحسب اتفاقية وقعت في نهاية عام 2017 كما اشترت قطر سبع قطع بحرية إيطالية من نوع (كورفيت)، في إطار صفقة بلغت قيمتها خمسة مليار يورو .وعززت أيضا قدرات القوات البرية براجمات صواريخ المعدات الأساسية .وتملك قطر صواريخ أرض أرض القصيرة المدى الصينية الصنع من طراز(SY400) ، أما على صعيد الدفاع الجوي، فتملك قطر منظومات صواريخ باتريوت وتسعى لشراء منظومات (NASAMS) الأميركية المتطورة، وتعمل على بناء منظومة رادار للإنذار المبكر لمواجهة هجمات صاروخية تتولى إنشاءها شركة ريثيون (Raytheon)الأميركية [1].

خلاصة القول إن تدبير الأزمة القطرية تمت في إطار قواعد القانون الدولي بفضل العديد من الوساطات التي قامت بها بعض الدول الخليجية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى الحنكة الدبلوماسية القطرية التي فضلت عدم التصعيد واللجوء إلى قنوات الحوار مما فتح الباب فيما بعد إلى استعادة العلاقات الدبلوماسية بين قطر وكل من السعودية،والإمارات العربية المتحدة،والبحرين

[1] – محمد سعيد عبد المجيد،" دبلوماسية قطر الدفاعية لتحقيق المصالح الوطنية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية و القانونية، مجلد 06، عدد 2020، 2021، ص 110.

ومصر وعودة السفراء تدريجيا، وعودة العمل داخل منظومة مجلس التعاون الخليجي بوتيرة طبيعية بعد سنوات من التعطل، بالإضافة إلى رفع كل أشكال الحصار عن قطر.